

اسم المقال: الحوكمة الالكترونية في العراق رؤية في الحلول والافاق المستقبلية

اسم الكاتب: عبدالرحمن طالب شرموط، أ.د. ياسين سعد محمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9543>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 14:45 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهريين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الحكومة الالكترونية في العراق رؤية في الحلول والافاق المستقبلية[∇]

Electronic Government in Iraq: A Vision for Solutions and Future Prospects

أ.د. ياسين سعد محمد**

Prof. Dr. Yassin Saad Mohammed

الباحث : عبد الرحمن طالب شرموط*

Abdul Rahman Talib Sharmout

الملخص

أدى التقدم التكنولوجي وظهور شبكة المعلومات الدولية الانترنت والوسائط الالكترونية التي تعمل وفق هذه الشبكة، وسهولة حصول مواطني الدول على هذه التقنيات التكنولوجية في البيئة الاستراتيجية العالمية الى وضع الخطط الاستراتيجية التي تسهل حياة مواطنيها في الحصول على الخدمات الضرورية والكمالية التي يحتاجونها بكبسة زر واحدة، وبدقائق معدودات عبر الالواح الرقمية التي هي في متناول اليد، ومغادرة الاجراءات الادارية الروتينية المعقدة والبطيئة.

إذ نحن اليوم نعيش في عصر السرعة، ويعد هذا التطور والتحول نحو الحكومة الالكترونية جزء من مؤشرات المواطن العالمية، والعراق لا بد أن يواكب الدول العالمية والاقليمية المتحولة رقمياً وقطعت اشواطاً متقدمة في هذا المجال، والعراق على الرغم من قيامة بعمليات الحكومة الالكترونية على مستوى العديد من مؤسسات الدولة الرسمية الا انه يواجه تحديات لوقف عجلة التحول الالكتروني منها مرتبط بالمواطن البسيط، ومنها مرتبط بمؤسسات الدولة، ومنها مرتبط بعمليات الجريمة المنظمة والارهابية التي تستهدف مؤسسات الدولة رقمياً وتكنولوجياً.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، التحول التقني، العراق.

Abstract

Technological progress, the emergence of the Internet and electronic media that operate according to this network, and the ease of access of citizens of countries to these technological techniques in the global strategic environment have led to the development of strategic plans that facilitate the lives of their citizens in obtaining the necessary and luxury services they need with the click of a button,

تاريخ النشر: 2025 /3/31

تاريخ القبول: 2025/2/9

∇ تاريخ التقديم : 2025/1/13

* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهريين البحث مستل _ abduhrahman.mpols24@nahrainuniv.edu.iq

** كلية العلوم السياسية _ جامعة النهريين dr.yasen@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

and in a few minutes via digital tablets that are within reach, and leaving the complex and slow routine administrative procedures.

As we live today in the age of speed, this development and transformations towards e-governance are part of the global citizen indicators, and Iraq must keep pace with the global and regional countries that have transformed digitally and have made advanced strides in this field, and Iraq, despite its implementation of e-governance operations at the level of many official state institutions, faces challenges to stop the wheel of electronic transformation, some of which are related to the ordinary citizen, some of which are related to state institutions, and some of which are related to organized crime and terrorism that target state institutions digitally and technologically.

Keywords: Electronic governance, Electronic government, technical transformation, Iraq.

المقدمة

بعد أن شهد قطاع الاتصالات تطوراً كبيراً لا يزال مستمراً حتى اليوم ، وبعد أن اجتاحت تطبيقات التكنولوجيا كافة مجالات الحياة اليومية بما فيها العمل الاداري، فإن تطبيق الحوكمة الالكترونية أصبح مهماً بأهمية وظائفه ومهامه، وهذه الاهمية تنبع من الحاجة الملحة من جهة المواطنين وقطاعات الأعمال التي تتلقى الخدمات، وطلب المعلومات، عبر وسيلة اتصال حديثة يعلمونها ويألفونها، وتوفر عليهم الوقت والجهد، وعناء التنقل، وتقييم الروتين، والبيروقراطية الادارية، التي لم تعد تتناسب مع أدوات عصر التكنولوجيا الحديثة.

لقد أصبح مفهوم الحوكمة الالكترونية يمثل توجهاً جديداً لدول العالم سواء المتقدمة أو النامية، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولتجسيد الديمقراطية من خلال توفير للمعلومات، والشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، وإشراك المواطن في القرار الوطني، لذلك خطت العديد من الدول خطوات كبيرة في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية وما تلاها من تغيير جذري لمفهوم الخدمة العمومية وجودتها وطرق الحصول عليها، اعتماداً على السرعة، والتفاعل الآني وإختراق الحدود. لذلك فالحكومة العراقية من خلال ارادة التغيير والتحوّل التي تملكها وقدراتها على ترجمة الرؤية الاستراتيجية إلى خطوات عملية مبرمجة مع تجنيد كافة الامكانيات الكفيلة بنجاح هذا النوع من المشاريع الاستراتيجية لما لها من الآثار البالغة على كافة نواحي الحياة.

أهمية البحث

تبع أهمية البحث من أهمية الحكومة الالكترونية التي أصبحت تشكل مدخلاً جديداً لتحسين مستوى الاداء في مختلف المؤسسات الحكومية وجودته وخاصة أن هذه الحكومة لها علاقة وثيقة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة، وجاءت استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة رداً على البيروقراطية، والهرمية التنظيمية، والاتصال من جانب واحد، وكذلك الحد من الفساد الاداري، والمحسوبية، وزيادة الشفافية، والانفتاح على العالم ويمكن القول بأن أهمية الدراسة تحاول أن تضع حلولاً للمشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق وبيان الابعاد المستقبلية للبحث.

إشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في أن هناك معوقات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وادارية تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق، وبهذا سيحاول البحث الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الحكومة الالكترونية؟ وما هي أهم مراحل تطورها؟
2. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق؟
3. ما هي أبرز الحلول والمقترحات التي تساعد على نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية؟
4. ما أهم التوقعات والمشاهد المستقبلية لتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق؟

فرضية البحث

كلما استطاعت الدولة العراقية تبني آليات الحكومة الالكترونية وتوظيفها بالشكل السليم يمكن من خلالها تجاوز المعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق.

مناهج البحث

سيعتمد البحث بشكل أساسي على منهج التحليل الوصفي ومنهج الاستشراف المستقبلي، الأمر الذي يتيح معالجة وتحليل المشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق كمتغير أول ضمن الإشكاليات، وتحليل ومعالجة المتغير الثاني المتمثل في توفر الحلول والمقترحات ومدى إمكانيتها لإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية.

أولاً_ المدخل المفاهيمي للبحث

يمثل هذا المدخل الاطار النظري والتمهيدي للبحث، إذ سيعرف الحوكمة الالكترونية ويبين مراحل تطورها.

بعد النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والازدياد الملحوظ لاستخدامها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية وما رافقها من ازدهار الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر الانترنت التي يستخدمها الافراد واصحاب الاعمال وسائر الفئات بالمجتمع من دون الحاجة الى بذل جهود مادية تذكر، إذ أصبح الاعتماد على نظم تكنولوجيا المعلومات في الاعمال الحكومية كافة هو سمة العصر بل هو هدف معظم الدول التي تسعى لتحقيق التقدم الرقمي والتنمية.

قد يتبادر للذهن عند سماع عبارة الحكومة الإلكترونية قيام هذه الحكومة بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الإنترنت وهذا مفهوم خاطئ لأنه لا يمكن لأي حكومة في العالم أن تدير موارد بلد ما وتحول عملها بالكامل إلى عمل عن طريق الإنترنت. فالحكومة الإلكترونية هي الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت.

الحكومة الإلكترونية والتجارة والأعمال الإلكترونية من التعبيرات الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة وأصبحت تتداول في الاستخدام العادي لتعبر عن القيام بالأنشطة السياسية والإدارية والتجارية باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة بين الشركات بعضها ببعض وبين الشركات وعملائها أو بين الشركات والجهات العامة، بغرض رفع كفاءة الأداء وتقليل سلسلة الوسطاء الآخرين والاستيراد والتصدير وباقي التعاقدات وحجز تذاكر السفر والفنادق والمعاملات المصرفية بكل أنواعها والتي تتم في شكل محرر إلكتروني موقع توقيعاً إلكترونياً⁽¹⁾.

الحكومة الالكترونية (E—Government) هي عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، شبكة الانترنت، أساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الاهداف مثل، تقديم خدمات أفضل

(1) مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2009، ص 19.

للمواطنين، تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الاعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية أو ادارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي الى تحجيم الفساد وزيادة الشفافية وتعظيم العائد ككل أو تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته⁽¹⁾.

تحول حكومة ما إلى حكومة إلكترونية ينبغي أن يسبقه انتشار واسع للإنترنت وأن تكون نسبة مستخدمي الإنترنت لا تقل عن (30%) من نسبة سكان هذا البلد كي يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى اقتصادية وتساهم في عملية التنمية. وهذا لا يعني بالضرورة وصول الإنترنت إلى بيوت هذه الأعداد من السكان بل يكفي أن تتوفر لديهم إمكانية الدخول إلى الإنترنت⁽²⁾، إن مشاكل البيروقراطية في الإدارة والصعوبات التي ترافق عملية تعقيب المعاملات مع الانتشار الواسع للإنترنت دفع عددا من بلدان العالم إلى التفكير بالتحول إلى حكومات إلكترونية وخاصة تلك البلدان التي تطمح إلى جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

ويعني مصطلح الحكومة الالكترونية (E-Governmet) استخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات الأداء في الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها ويشمل ذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة من حيث وفرة هذه الخدمات وتحسين أساليب تقديمها بوسائل غير تقليدية (الالكترونية) تمكن من الاطلاع على معلومات حكومية وإكمال التبادل بين الأجهزة الحكومية وجمهور المستفيدين من خدماتها في أي زمان ومكان على أساس المساواة والعدالة بين المعنيين كافة بالخدمات العامة⁽³⁾.

يعد مفهوم الحكومة الالكترونية من أبرز المفاهيم التي ادخلتها الثورة المعلوماتية وشبكة الانترنت في حياة المواطنين اليومية وهي من الأفكار الجديدة في تطبيقاتها وتهدف الى احداث تطوير جذري في الأداء الحكومي وفق معايير القطاع الخاص في كل ما يتمتع به من مزايا تنافسية وفي مقدمتها الجودة وكسب رضا المستفيد، وهو ما سيؤدي الى تطوير ضخم في تقديم الخدمات الحكومية وبالرغم من عدم

(1) مازن مهدي حبيب العقابي، الحكومة الإلكترونية وإدارة الدولة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2020، ص 21.

(2) مصطفى يوسف كافي، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(3) طلال بن عبد الله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، 2010، ص 79.

وجود تعريف موحد ومتفق عليه للحكومة الإلكترونية، حيث ساق الخبراء العديد من التعريفات إلا أنه يمكن الإشارة الى أن مفهوم الحكومة الالكترونية يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الكفاءة والفاعلية والشفافية والمساءلة في الحكومة⁽¹⁾.

ثانياً_ معوقات وآليات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

يسعى العراق إلى تطبيق الحكومة الالكترونية والذي أصبح جزء من عملية التحول نحو الاساسيات المستقبلية نتيجة ظهور ثورة المعلومات والاتصالات في الدول المتقدمة وتأثيرها المباشر على بقية دول العالم، لذلك فإن نمط الادارة التقليدية أصبح لا يستطيع الوقوف بوجه التغيرات الحاصلة في العالم وخاصة على مستوى التطور التكنولوجي في المؤسسات الحكومية في العالم حيث أن مختلف القطاعات في الدول وخاصة في العراق لا تستطيع الارتباط بالمؤسسات الحكومية سواء من ناحية طلب المعلومات أو في طلب الخدمات نتيجة عدم وجود تواصل مباشر بين المؤسسات والاجهزة الحكومية المختلفة .

1_ المعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

إذ قامت الحكومة العراقية بوضع الخطط من أجل القيام بالتحول نحو الحكومة الالكترونية ، ولكن في المقابل هذا لا يعني عدم وجود تحديات تقف أمام تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق، وبالرغم من وجود خطط استراتيجية وإملاك الحكومة العراقية الارادة السياسية من أجل الانتقال إلى تطبيق النمط الالكتروني في المؤسسات الحكومية إلا إنه ليس بالقدر الكافي التي تسمح بتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق بدون وجود تحديات أو معوقات ونتائج سلبية تقف أمام تطبيق النمط الالكتروني وأبرز هذه التحديات هي⁽²⁾:

(1) احمد شعبان علي الجلودة، المناقصة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 29.

(2) علاء حسين التميمي، ادارة المرافق العامة في ظل الحكومة الالكترونية، مجلة المعهد العربي الثقافي، المجلد 3، العدد 3، عمان، 2007، ص 166.

أ: المعوقات الإدارية: يتطلب إنجاز مشروع الحكومة الالكترونية المرور بمجموعة من التحديات التي تقف بوجه تطبيقها في العراق وهي:

(1) ضعف الرغبة بالتغيير: نتيجة الجهل بمعرفة البيئة التكنولوجية الصحيحة تؤدي إلى إيجاد تحديات هامة تقف أمام التحول نحو الحكومة الالكترونية، إذ يواجه العديد من الموظفين التابعين للمؤسسات الحكومية في العراق الكثير من الصعوبات في تعلم على الاساليب التكنولوجية الحديثة والسبب يرجع إلى عدم وجود رغبة من قبل القيادة السياسية في تطوير وتغيير نمط الادارة التقليدية والتحول إلى النمط الالكتروني أو عدم وجود رغبة من قبل الموظف الحكومي بالتحول نحو النمط الالكتروني بسبب الفهم الخاطئ أو الخوف من المجهول كل هذه الأمور تعد من النتائج السلبية التي تقف أمام تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق⁽¹⁾.

(2) غياب القيادة الجادة والرؤية الشمولية: إن عملية التخطيط تعد الاداة الرئيسة لوضع الرؤية الحقيقية لإنشاء مشروع الحكومة الالكترونية في العراق، لذلك فإن التخطيط يحتاج إلى وضع سناريوهات لرسم مستقبل واقعي يتلائم مع التغيرات والتطورات في العالم المعاصر، فالتخطيط السياسي غير الصحيح أو المتسرع يشكل خطراً كبيراً على المكونات الاساسية للحكومة الالكترونية مما يؤدي إلى إنهاء العمل في مشروع الحكومة الالكترونية في العراق⁽²⁾.

ب: المعوقات السياسية والقانونية :

يعد وجود الإرادة السياسية الفاعلة في العراق الداعم الاساسي اللازمة لأقناع الاجهزة الحكومية بضرورة تطبيق التقنيات الحديثة لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في العالم المعاصر، وعدم وجودها يؤدي إلى نتائج سلبية تحول دون تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق هذا من جانب، من ناحية أخرى يعد غياب البيئة القانونية الضرورية للتحول نحو تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق من التحديات الاساسية التي تقف أمام التحول، إذ أن عملية وضع قوالب قانونية للمعاملات الالكترونية من أجل تحديد المسؤوليات، وإسناد الواجبات وتحديد نوعية المعاملات، وصلاحيات الموظف،

(1) احمد موسى العوادات، المعوقات والصعوبات التي تخول جون تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اريد، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٥.

(2) ندى بدر جراح وشيماء سعدون محمود، الحكومة الالكترونية في العراق الواقع والمشاكل التطبيق في العراق، مجلة الخليج العربي، العدد ٣ - ٤، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

إذ يتم من خلالها وضع نصوص تشريعية وقانونية حديثة للمحافظة على الاجراءات وحججها القانونية ولضمان تطبيق الحوكمة الالكترونية ونجاحها يتطلب وجود بيئة قانونية مناسبة من خلال الآتي⁽¹⁾:

- 1) يتطلب تشريع قوانين خاصة لتقديم الخدمات الالكترونية والتي من خلالها يؤدي إلى تشجيع قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستثمار فيها.
- 2) كما يتضمن وجود قوانين تقوم على الحماية الخاصة بالابتكار، والابداع، والملكية الفكرية، وذلك من خلال إعطاء الفرص لأصحاب الابتكار والابداع والاستفادة من ثمره جهده ونتائج أفكاره.
- 3) وكذلك وضع قوانين تقوم على أساس حماية الاطراف المتعاملة بالحوكمة الالكترونية وتطبيقاتها مما يؤدي إلى وجود قوالب تمنع كل التهديدات للمتعاملين.

ج: المعوقات البشرية : يعد العامل البشري من العوامل الاساسية من أجل تأسيس مشروع الحوكمة الالكترونية لتطوير المجتمعات وفق الاساليب التكنولوجية الحديثة، إلا أن قلة الكوادر البشرية غير المؤهلة من أجل التلائم مع متغيرات العالم التكنولوجي وخاصة في العراق نتيجة عدم إمتلاكهم الخبرات الاساسية للتحويل نحو النمط الالكتروني ومن أبرز هذه التحديات⁽²⁾:

- 1) الأمية المعلوماتية : يعاني العراق من أمية كبيرة في التعامل مع الحاسب الآلي، إذ يحتاج عملية القضاء عليها إلى جهود كبيرة من قبل الجامعات في العراق، والمؤسسات العامة والخاصة، وذلك من خلال إظهار أهمية الحاسب الآلي كعامل أساسي في تقدم الامم، إضافة إلى وضع خطط تثقيفية شاملة في سهولة استخدام الحاسب الآلي وإزالة التخوف منها وكذلك تطوير إمكانية المدربين وجعلهم أكثر مرونة في التدريب والتعليم في استخدام الأساليب التكنولوجية .
- 2) العائق اللغوي : فمن أهم المشاكل التي يعاني منها العراق هي عدم قدرتهم على التواصل الكامل مع شبكات الانترنت من خلال عدم إمتلاك موظفي المؤسسات الحكومية في العراق القدرة على التكلم باللغة الانجليزية التي تعد اللغة الاساسية للانترنت إذ إن أكثر من ٨٠% من البوابات

(1) شمس الدين ضاري كامل، الحكومة الالكترونية في الاصلاح السياسي دبي امودجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

(2) انور يحيى، الحكومة الالكترونية بين التحديات والمخاطر، مجلة الالكترونية كلية العلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٥.

الالكترونية تكون باللغة الانكليزية، والتي تعتبر العامل الاساسي من أجل القيام بأشياء مشروع الحكومة الالكترونية في العراق⁽¹⁾.

3) العوائق الاجتماعية: تتكون من مجموع تحديات تقف امام تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق من خلال الاتي⁽²⁾:

أ) تزايد الفوارق الاجتماعية بين المجتمع وإنقسامه إلى فئات تمتلك أجهزة الحاسب الآلي وأخرى تفتقدها الذي أدى إلى إضعاف تطبيق الحكومة الالكترونية .

ب) ارتفاع الفقر وإنخفاض الدخل النقدي للفرد، أدى إلى ضعف التواصل عبر شبكات الانترنت.

ج) إشكالات البطالة المتنامية في المجتمعات المختلفة التي يمكن أن تتجم عن تطبيق الحكومة الالكترونية وحلول الآلة محل الانسان، هذا الاخير الذي يرفض التحول الالكتروني خوفا على الامتيازات والمناصب.

د : المعوقات المالية والتقنية:

إن تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق لا يقوم إلا على التطبيقات التقنية المرتبطة بثورة المعلوماتية القائمة على التحديث، وفقا لأنظمة تقنية قوامها، أجهزة الحاسوب، وشبكات الاتصال، ونظم المعلومات المرتبطة بعضها ببعض الآخر، بطريقة تسمح بممارسة تطبيق التكنولوجيا عليها بما يخدم طالب الخدمات ومتلقيها وبما يحقق الادارة المنشودة في بيئة نظم المعلوماتي، وهذا يحتاج إلى توفير القدرات المالية حتى تتم عملية التحول من الادارة التقليدية إلى نمط الحكومة الالكترونية، لذلك فإن تطبيق النمط الالكتروني تواجهه صعوبات اقتصادية من الناحية المالية تؤدي الى توقف المشروع وعدم اكتماله⁽³⁾.

لذلك فإن التطوير وعملية التغير والتحول إلى مشروع الحكومة الالكترونية في العراق يحتاج إلى وجود إستثمارات حكومية وإن تتحمل كافة المتطلبات المتعلقة بتطوير البنية الفنية، والموارد التشغيلية، لتوفير المعلومات، وإكمال تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق من أجل تحقيق تواصل بين

(1) فهد محمود المعمري، الحكومة الالكترونية: الواقع والتحديات، مؤتمر مسقط، ٢٠١٠، ص ١٥.

(2) انور يحيى، الحكومة الالكترونية بين التحديات والمخاطر، مجلة الالكترونية كلية العلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، ٢٠١٥، ص 20.

(3) مصطفى يوسف كافي، الادارة الالكترونية، دار رسلان، دمشق، ٢٠١١، ص ٣٠٢-٣٠١.

الحكومة والجماهير من خلال تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع العراقي، لذلك فإنّ عملية إقرار مشروع الحكومة الالكترونية أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى أن يتم رصد الكلفة المالية المتوقعة وفق رؤية واضحة عن طريق الموازنة المالية للدولة أو غيرها مع ضمان استمرار تدفق الاموال من أجل إكمال مشروع الحكومة الالكترونية بكافة مراحلها من أجل رفع الكفاءات، ومواكبة التطورات⁽¹⁾. كما إن هنالك تحديات أخرى تقف أمام تطور وتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق وهي من خلال التالي⁽²⁾:

1. ضعف مؤشرات خدمة ونوعية الانترنت في المناطق المتاحة فيها وعدم تغطيتها لكافة مناطق العراق الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق وتطوير العمل بمشروع الحكومة الالكترونية في العراق، والحل الأنسب من أجل التخلص من هذه المشكلة بتوفير شبكات أنترنت في كافة المناطق والمؤسسات ليسهل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق كافة .
2. عدم كفاية البنى التحتية، السلكية، واللاسلكية، وكل الأجهزة المادية من أجل ربط أجهزة الحاسوب والمستخدمين الذي يؤدي إلى عائق أمام تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق لذلك فإنّ الحل الأنسب بتوفير البنى التحتية وتطويرها من أجل أن تكون هنالك إمكانية تطبيق النمط.
3. ضعف رأس المال البشري أدى إلى إنخفاض في نوعية المستوى التعليمي، وعدم وجود المهارات والمعرفة المناسبة من أجل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق ، لذلك فإنّ الحل الانسب هو الاهتمام بالجانب التعليمي من خلال زيادة الاستثمار الموجه نحوه.
4. تحديات تشريعية متمثلة بعدم وجود بيئة قانونية من أجل القيام بتشريع وتهيئة قوانين مناسبة من أجل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في كافة المؤسسات والقطاعات التابعة للحكومة في العراق، فإنّ الحل الانسب هو إيجاد قانون خاص يفرض على جميع المؤسسات الحكومية بالعمل بالبوابة الالكترونية وفرض العقوبات القانونية على كل من يخالف القانون ويتحمل الشخص كل التبعات القانونية المفروضة من قبل السلطة التشريعية.

(1) تركي بن فهد بن طالب، دور التنمية الموارد البشرية في تفعيل الحكومة الالكترونية في امانة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٠١٠، ص ٣٢.

(2) حامد عبد الحسين الجبوري، الحكومة الالكترونية وتحديات التطبيق في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص ١٠.

2: آليات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

يصعب في كثير من الأحيان طرح حلول فردية لجميع التحديات نتيجة تشابكها وتداخلها مع بعضها البعض الآخر، إذ تبقى عملية التشخيص من أجل الوقوف على هذه التحديات لتدارك السلبات المسجلة من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق، على أن يتم الاستفادة من النماذج الناجحة في هذا المجال مع الأخذ بالاعتبارات الخصوصية التابعة للإدارة العامة في العراق الذي يعتبر البداية الحقيقية للطريق نحو تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية، لذلك تحاول الدراسة تقديم بعض المقترحات العامة من أجل وضع الحلول والتي تكون في حد ذاتها هدفاً أساسياً من أجل نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق، ووضع حلولاً تقف أمام التحديات التي تواجهها بصفة عامة لذلك سنحاول تسليط الضوء على مجموعة من الحلول لأهميتها في إنجاح مشروع تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق من خلال الآتي:

أ: إعادة بناء أنظمة العمل :

إن اعتماد تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء أعمالها داخل أروقة المؤسسات الحكومية يتطلب إعادة هيكلة عمل المؤسسات عن طريق أحداث تغيير في الاجراءات المتبعة والمستخدمه بما يتلائم مع بيئة عمل الحكومة الالكترونية في العراق، إذ تعد إعادة بناء أنظمة العمل تغييراً شاملاً للعمليات داخل المؤسسات الحكومية التي يمكن تنفيذها بعدة مراحل من خلال النقاط التالية⁽¹⁾:

- 1) تعريف العاملين بفكرة وفلسفة إعادة بناء أنظمة العمل .
 - 2) اختيار فريق العمل المكلف بإعادة بناء الاعمال.
 - 3) تحديد العمليات المقترح لإعادة هندستها وفق أولويات المؤسسات .
 - 4) تحديد المقاييس المستخدمة لتحديد التحسين في أداء كل اعمالها بشكل مباشر .
 - 5) تدريب فرق العمل على المهام المطلوب ادائها .
- لذلك فإن تطبيق الحكومة الالكترونية تمكن الموظفين في المؤسسات الحكومية في العراق من اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة إضافة إلى أحداث تطورات ذات أبعاد تنظيمية وبشرية مزدوجة.

(1) احمد بن يوسف، معوقات وظيفية التكنولوجيا الحديثة للأعلام والاتصال في المؤسسات والادارات العمومية للجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية الاعلام، العدد ١٤، القاهرة، ٢٠١٤، ص٨٩.

ب : التغيير على مستوى الهياكل التنظيمية للمؤسسات الحكومية:

إن تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية على المؤسسات الحكومية في العراق يعبر عن مجموعة من المتغيرات الاساسية من أجل خلق بيئة تتلائم مع انتقال المؤسسات الحكومية إلى تطبيق العمل بالنمط الالكتروني والتي يمكن طرحها فيما يلي⁽¹⁾:

(1) التحول من الهياكل البيروقراطية الثابت نحو الهياكل المرنة المتغيرة .

(2) التحول نحو الهياكل الافقية بدلاً من الهياكل الهرمية والاعتماد على فرق العمل ذات الكفاءة العالية.

ج: تغيير الثقافات التنظيمية للمؤسسات الحكومية:

تعد الثقافات التنظيمية المرتكز الأساسي في تقبل العاملين التابعين للمؤسسات الحكومية في العراق للأفكار والممارسات الادارية المستحدثة، وعليه فإن أي تغيير تكنولوجي يجب أن يتبعه تغيير في المستوى القيمي، والسلوكي للعاملين، لذلك فإن المساند القيمية تعد إحدى المرتكزات الاساسية من أجل تطوير مستوى وأداء العاملين في المؤسسات الحكومية خصوصاً وأنه أصبح هنالك فجوة كبيرة تقف حاجز نتيجة إختلاف الثقافات الادارية التابع في الدولة العراقية عن النمط الالكتروني الذي يمثل صور للنماذج الناجحة للبلدان المتقدمة، لذلك فإن عملية تغيير سلوك العاملين في المؤسسات الحكومية العراقية من أجل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية يقع على عاتق القيادة السياسية العراقية⁽²⁾.

د: تطوير الكوادر البشرية

نتيجة وجود أعداد كبيرة من الكوادر البشرية في العراق والتي تعد الركيزة الاساسية للانتقال لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية والتي تتطلب تطوير الكوادر البشرية وتهيأتها والاستفادة من القدرات والطاقات البشرية، لذلك تدخل عملية تطوير الكوادر البشرية من ضمن الخطط الاستراتيجية من أجل تحفيز الكوادر البشرية وتقييمهم وفق معايير خاصة بما يدعم قيم التميز في أداء عمل الكوادر البشرية، وأنهاء العمل بالنمط التقليدي لأجل زيادة كفاءة ومستوى الاجراءات وذلك من خلال زيادة سرعة الأعمال المتعلقة بإدارة الموارد البشرية عشرات اضعاف السرعة الحالية⁽³⁾.

(1) علي انور العسكري، الفساد في الادارة المحلية، مكتبة بستان المعرفة، بغداد، ٢٠٠٨، ص33.

(2) فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية: التطبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص57.

(3) فهد بن ناصر العبود، مصدر سبق ذكره، ص58.

كما أكدت احدى الدراسات بأنَّ هنالك مجموعة من الحلول الممكنة من أجل تفعيل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق من خلال النقاط التالية⁽¹⁾:

1. تحديد رؤية واستراتيجية واضحة لتطبيق الحكومة الالكترونية.
2. دراسة البنية التحتية لتكنولوجية المعلومات وتحليل مدى مقدرتها واستعدادها لتشغيل الخدمات الالكترونية، ودعم تطبيقات الحكومة الالكترونية .
3. تنظيم الندوات التي تسهم في رفع الوعي، بأهداف ومنطلقات مشروع الحكومة الالكترونية.
4. العمل على تسهيل إستقطاب الاستثمارات في مجالات متعددة من أهمها الاستثمارات في مجالات التقنية الرقمية، ومجالات اخرى متعددة التي تسهم في إيجاد قطاعات ذي فاعلية كبيرة، وداعم رئيسي لمشروع الحكومة الالكترونية.
5. تهيئة القوانين والتشريعات التي تتناسب مع تطبيقات الحكومة الالكترونية التي تهدف الى تسهيل المراسلات الالكترونية وتعزيز ثقة الجمهور في سلامة وصحة انجاز المعاملات الإلكترونية.
6. رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالسياسيات الامنية عن طريق نشر المعلومات حول اسس تطوير تلك السياسات عبر الوسائط الالكترونية المتعدد والتوعية الموجهة كل ذلك سيكفل في النهاية الى محاصرة التهديدات الامنية في أضيق نطاق.
7. تأهيل كوادر حكومية مختصة في مجالات هندسة العمليات وتطبيقات الحكومة الالكترونية في الدول.

ثانياً: الافاق المستقبلية لتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

1: سيناريو نجاح الحلول المقترح لتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

تسعى الحكومة العراقية إلى تغيير نفسها من القاعدة إلى القمة بمحاولة إيجاد العديد من الحلول التي تشكل نقطة انطلاق أو بداية لتجسيد حكومة الكترونية عراقية على أرض الواقع، لذلك لا زال محاولة الحكومة العراقية من أجل استكمال هذا المشروع عن طريق تنصيب شبكات حكومية داخلية ومرتبطة بالحكومات العالمية، وتقنين الخدمات الالكترونية من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا مع غيرها من الجهات الأخرى، لذلك يسعى العراق إلى تبني هذا النهج.

(1) غسان فيصل، مقومات تبني الحكومة الالكترونية: دراسة لأراء عينية على عدد من دوائر الحكومة في محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٧، تكريت، ٢٠٠٧، ص 128.

أ: شروط المشهد: لغرض تحقيق سيناريو نجاح الحكومة الالكترونية في العراق فأن ذلك يتطلب توافر مجموعة من الشروط فيها⁽¹⁾:

(1) إن الأمر يستوجب إيجاد تجارب واختبارات في البداية قبل تعميم مشروع الحكومة الالكترونية حتى يتسنى الوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها التي تستوجب السرعة في تحديد الاهداف والوسيلة لبلوغ المستوى المنشود اليه .

(2) تقديم خطط استراتيجية متكاملة تشمل كافة القطاعات الخدمية والانتاجية موثقة بالأرقام تتفرع منها عدة استراتيجيات أخرى مكملتها وكفيلة من أجل وضع الحلول وأنجاح مشروع الحكومة الالكترونية بدأً من العمل على تحديث العملية التعليمية وإعادة تأهيل الكوادر البشرية على أن يسبق ذلك بطبيعة الحال تأسيس قاعدة إلكترونية تمكننا من تحقيق الطموحات التي نسعى إلى تحقيقها.

(3) استحداث الانظمة الآلية للتعاملات المالية والادارية على مختلف المستويات والأنظمة الأخرى التابعة للمؤسسات الحكومية، وبث الوعي المجتمعي بأهمية الحكومة الالكترونية لدى كافة القطاعات.

(4) تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وتعزيز اكتساب المعرفة التقنية على المستوى التعليمي والوظيفي نظراً لدور المهم الذي تلعبه تقنيات المعلومات في زيادة كفاءة وفعالية أداء الاجهزة الادارية من أجل تسهيل تأدية الخدمات للمواطنين بكل يسر وسهولة، ولعل مع تحقيق تلك الخطط الاستراتيجية والحلول المقترح ستكون الادارة أكثر قدرة على مواجهة التحديات والترقي بخدماتها وتحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها .

ب: كوابح المشهد: لعل أهم الكوابح في هذا السيناريو التي حالت دون تحقيق الاهداف والحلول المرسومة لها، وذلك من خلال ما أكدته المؤشرات السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية كمنظمة الامم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي⁽²⁾:

(1) ياسمين بلعسل بنت نبي والحسين عمروش، التهديدات الالكترونية والامن السيبراني في الوطن العربي، مجلة نوميروس الاكاديمية، العدد 2، 2021، ص77.

(2) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني واثره في الامن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 1، 2021، ص176.

1) قصور في الاجراءات المتخذة وضعف الامكانيات المسخرة وخاصة التقنيات منها، وتدني أسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض العائدات.

2) وغياب ثقافات التغيير والتحول لدى الادارة العليا، واكتفاء أغلب المسؤولين عن هذا المشروع بالتصريحات دون الإجراءات الميدانية، وعدم الإهتمام الجدي الذي يفترض إن يتوفر لتحقيق استراتيجية ذات بعد وطني وشامل كنظام الحكومة الالكترونية.

2: سيناريو التراجع أو الفشل في تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

إن مشروع الحكومة الالكترونية في العراق سيفشل كونه تحيطه الضبابية، بسبب غياب رؤية شاملة في أيجاد المتطلبات التقنية، والقانونية، والتنظيمية لأطلاق هذا المشروع، فضلا عن بروز قضايا أكثر إلحاحا من مسألة الحكومة الالكترونية، خاصة تلك التي تتعلق بالاستقرار والقضاء على الارهاب وهذه القضايا تأخذ من الحكومة جل جهدها بالوقت والمال للوصول إلى حالة الاستقرار في البلد، فالتصور السائد حول المشروع لا يخرج عن نطاق برنامج أو مخطط أو شبيه إلى حد ما بالمخططات التنموية التي كانت تضعها وزارة التخطيط في السنوات السابقة، بمعنى أن التحول نحو الحكم الرشيد في العراق يأخذ شكلا "أستعراضيا" لضمان الدعم الخارجي وبتعبير أدق هو مشروع لتسويق الصورة الخارجية لا غير⁽¹⁾.

أ: شروط المشهد :

هنالك الكثير من الشروط أو العوامل التي تدعم فشل أو تراجع النجاح للحكومة الالكترونية نذكرها من خلال الآتي⁽²⁾:

- 1) أستمرار سيطرة الهياكل القديمة التقليدية بموظفيها القداماء الذين لا يرغبون في التحول التكنولوجي وعدم إستبدالهم بقدرات شبابية متدرب على التكنولوجيا .
- 2) الاضطرابات الادارية في المؤسسات الحكومية وكثرة مشاكلها خاصة المتعلقة بالتضخم الوظيفي.
- 3) ضعف التمويل الكافي لتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق.

(1) مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 4، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، ص152.

(2) المصدر نفسه، 154.

ب: كوابح المشهد :

يواجه هذا السيناريو كوابح مهم هو تجنب وقوع الحكومات في مثل هذا السيناريو التي تستوجب⁽¹⁾:

- 1) ضرورة التركيز على تلافي العيوب منذ بداية المشروع كالاتحاد على مبدأ التعمق في تطبيق الحلول المقترح مع الأخذ بعين الاعتبار دورة حياتها ومدة تطبيقها لإحتمال الفشل الكبير.
- 2) إن العالم سائر نحو إدارة جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، ولا بد من مسايرتها، فضلا عن نشوء جيل جديد من الشباب يؤمن بالتغيير.

3 : سيناريو استمرارية محاولات تطبيق الحكومة الالكترونية

في هذا المشهد استمرارية المحاولات للحكومة العراقية من أجل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية، لذلك أوكلت المهمة إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا (الملغاة) من أجل تنفيذ مشروع تكنولوجي كبير في جميع أنحاء العراق بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية بهدف توفير الوسائل التقنية من (كومبيوتر، وشبكات انترنيت، إلخ) لكل بيت ومواطن عراقي من أجل تهيئة بيئة خاصة للتحويل نحول مشروع الحكومة الالكترونية، إذ إن تحقيق هذا المشروع يعد بداية الثورة العلمية المتطورة، وإن تحقيق مشروع الحكومة الالكترونية في حال تلقيه الدعم اللازم من أجل تطبيقها على أرض الواقع والذي يؤدي بدوره إلى توفير الخدمات التي تخفف من العبء عن كاهل المواطن عن طريق توفير شبكات حاسوبية وشبكات أنترنيت للمعلومات تكون مركزية ترتبط دوائرها ومؤسساتها في المحافظات كافة بما فيها المدن والقرى⁽²⁾.

أ: شروط المشهد :

ثمة شروط تدفع باتجاه هذا المشهد وتكون المساعد في تحقيق هذا المشهد⁽³⁾:

- 1) اجراءات الحكومة العراقية إن تعزز حكمها الرشيد عن طرق أضعاف الحداثة والتكنولوجيا في عملها من أجل كسب الدعم الخارجي لها .

(1) لجنة الامر الديواني 22 لسنة 2020، لجنة إدارة وتنسيق النشاط الحكومي باتجاه الحكومة الالكترونية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بغداد، 2023.

(2) لجنة الامر الديواني 22 لسنة 2020، لجنة إدارة وتنسيق النشاط الحكومي باتجاه الحكومة الالكترونية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بغداد، 2023.

(3) فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية، استراتيجية الامن السيبراني العراقي 2022-2025، بغداد، 2022.

(2) هنالك توجه جاد نحو إنشاء مشروع الحكومة الالكترونية وتشكيل معالم هذا التوجه وهو أمر حيوي ومهم لكل نشاط في مجال الحكومة الالكترونية في العراق فأن مثل هذا التوجه بالغ الاهمية نظراً لما يترتب عليه من التزامات كثيرة من جهد ومال والتي تحدد مسار المشروع، وكما أزداد هذا التوجه عمقاً واتساعاً إنعكس ذلك على خطوات تحقيق متطلباته اللاحقة .

ب: كوابح المشهد :

إن المشهد يسير على أبقاء الوضع الراهن لوجود الكثير من العراقيل التي تقف أمام التحول إلى النمط الالكتروني من خلال⁽¹⁾:

(1) عدم توفر الامكانيات المادية للتوسيع المشروع، لذا نجد إن فكرة مشروع الحكومة الالكترونية بدأت من عام ٢٠٠٩ وإلى الآن ونحن في عام ٢٠١٨ لم يأخذ المشروع مدها الذي كان مؤمل له فلقد ارتأت الحكومة العراقية إلى إنشاء مشروع الحكومة الالكترونية منذ عام ٢٠٠٩ من خلال تشكيل هيئة حكومية للمشروع، وشهد عمل الحكومة العراقية تلكؤ في السنوات السابقة نتيجة تدهور الوضع الأمني وعدم توفر البنية التحتية الإلكترونية مناسبة يضاف اليها مشاكل أخرى كثيرة .

(2) وعدم اكتمال استعداد المواطن العراقي لتقبل فكرة التعامل ضمن الفضاء الالكتروني الذي تقدمه الحكومة الالكترونية، بمعنى تدريب الكوادر البشرية للتعامل مع الثقافات الحديثة من وسائل تكنولوجية متطور من أجل تهيئة العقل البشري للتعامل مع التقنيات بأسلوب جديد وعدم تهيئة التشريعات القانونية التي توفر مظلة قانونية تؤمن العمل تحت الفضاء الالكتروني الواسع.

يمكن القول إن الحكومة الالكترونية تعد مرحلة حاسمة في الانتقال إلى النمط الالكتروني، والتحول من الاتصال المباشر بالمواطنين مع المؤسسات الحكومية إلى الاتصال الافتراضي عبر شبكات الانترنت ابتداء من الاستخدام الامثل للوسائل التكنولوجية المختلفة، كحلول لمشاكل النمط التقليدي، وكأسلوب جديد ومعاصر لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء وخفض الاجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنين وتوفير المعلومات بطريقة سهلة وللاستفادة من ثورة المعلومات الحديثة.

(1) فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية، استراتيجية الامن السيبراني العراقي 2022-2025، بغداد، 2022.

الخاتمة

أضحت الحكومة الالكترونية واقعاً ملموساً وامتداداً طبيعياً للثورة التكنولوجية التي أصبحت مجمع للمعلومات وخاصة شبكة الانترنت، وقد وجدت كثير من دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال حلولاً جيدة ومبتكرة للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية جهود الادارة العامة ومدخلاً جديداً يمكن من خلالها تحقيق نقلة نوعية لتلك الادارات وزيادة كفاءة وفعالية أدائه، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها بما يلي:

الاستنتاجات:

1. تعد الحكومة الالكترونية في العراق فكرة جديدة وثقافة متطورة قائمة على الخبرة الطويلة للإدارة العراقية، وتعمل في بيئة متغيرة ومتجددة من خلال إعتماها على إدارة تكنولوجية المعلومات والاتصال، وإدارة المعرفة كموجه نحو تحقيق الاهداف .
2. إن تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق لم يعد خياراً بل ضرورة، وإن كانت العملية ليست بالأمر السهل مع ما يرافقها من التعقيد وارتفاع التكلفة.
3. إن اعتماد الحكومة الالكترونية على تكنولوجية المعلومات يتطلب استثمارات مادية وبشرية عراقية ضخمة لذلك يجب الأخذ بالاعتبار حساب العائد من تلك الاستثمارات عن طريق المقاييس والمعايير الخاصة بهذا المجال لتحديد الأفضل والأنسب لواقع ومستقبل المؤسسات الحكومية في العراق.
4. تعد الحكومة الالكترونية أهم وسائل الاصلاح للأداء الحكومي في العراق، ومدخل إداري متكامل، حيث تسعى للتخلص من مساوئ العمل الاداري التقليدي باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
5. يساعد مشروع الحكومة الالكترونية في العراق على تخفيض الانفاق الحكومي والتكاليف المباشرة، وتحقيق التنسيق بين المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض الآخر، والانفتاح على العالم الخارجي، وخفض الوقت، والعمالة، والتقليل من هرمية المستويات الادارية.

6. تتسم مؤشرات الواقع الراهن في العراق بالتواضع، إذ إنَّ البلاد لا تزال في بداياته الأولى في مجال تطبيق الحكومة الالكترونية، وتتركز الجهود حالياً في سبيل إنشاء بنية تحتية مناسبة، وصياغة سياسات، وإستراتيجيات واضحة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

التوصيات:

1. تهيئة أبناء مجتمعنا العراقي لإستخدام خدمة الحكومة الالكترونية بالثقافة المعلوماتية عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات أو حتى النشرات الاعلانية لمناقشة وتوضيح سياسة الحكومة الالكترونية والخدمات التي تقدمها.
2. إعداد الدراسات والبحوث العلمية لدراسة ومناقشة إمكانية تطبيق الخدمة الالكترونية في العراق ومتابعة استمراريتها.
3. إعتداد الخبرة واليد العاملة العراقية في بناء أسس الخدمة الالكترونية وخاصةً في مجال الاتصالات وعدم إطلاق اليد للشركات الاجنبية في نصب وصيانة الاتصالات.
4. بناء نظام تحفيزي مادي ومعنوي يشجع المؤسسات العراقية والافراد على الإستفادة من خدمة الحكومة الالكترونية على تطبيقها .
5. وضع برامج وخطط إستراتيجية من الاشخاص المعنيين في الحكومة العراقية تتماشى مع التكنولوجيات الحديثة والمتطور والسهر على تنفيذها لتطبيق حكومة الالكترونية تتماشى مع المقاييس العالمية .

References:

- 1 .Mustafa Youssef Kafi, E-Government, Dar and Raslan Foundation, Damascus, 2009, p. 19.
- 2 .Mazen Mahdi Habib Al-Aqabi, E-Governance for State Administration, University House for Printing, Publishing and Translation, Baghdad, 2020, p. 21.
- 3 .Government Institution Talal bin Abdullah Hussein Al-Sharif, Administrative, Arab Scientific Consulting, Human Resources, Cairo, 2010, p. 79.
- 4 .Ahmed Shaaban Ali Jalda, Public Tender in Light of E-Government, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2015, p. 29.
- 5 .Alaa Hussein Al-Tamimi, Public Administration in Light of E-Government, Journal of the Arab Cultural Institute, Volume 3, Issue 3, Amman, 2007, p. 166.
- 6 .Ahmed Musa Al-Awadat, Obstacles and Difficulties that Enable John to Implement the E-Government Program, Journal of Economic and Administrative Sciences, La Arida University, Amman, 2010, p. 25.

- 7 .Nada Badr Jarrah Shaima Saadoun Mahmoud, Government, Electronic in Iraq, Reality and Problems, Application in Iraq, Arabian Gulf Magazine, Issue 3-4, Baghdad, 2012, p. 130.
- 8 .Shams Al-Din Dhari Kamel, Government, Electronic in Political Reform, Dubai as a Model, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Nahrain, 2015, p. 155.
- 9 .Anwar Yahya, E-Government between Challenges and Risks, Electronic Magazine, College of Political Science, Issue 20, Beirut, 2015, p. 15.
- 10 .Fahd Mahmoud Al-Maamari, E-Government: Reality and Challenges, Muscat Conference, 2010, p. 15.
- 11 .Anwar Yahya, E-government between challenges and risks, Electronic Journal of the Faculty of Political Science, Issue 20, Beirut, 2015, p. 20.
- 12 .Mustafa Youssef Kafi, E-administration, Dar Raslan, Damascus, 2011, pp. 301-302.
- 13 .Turki bin Fahd bin Talib, The role of human resources development in activating e-government in the Riyadh Municipality, unpublished master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh 2010, p. 32.
- 14 .Hamed Abdul Hussein Al-Jubouri, E-government and the challenges of implementation in Iraq, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, p. 10.
- 15 .Ahmed bin Youssef, Simple obstacles facing media and communication in modern organizations and administrations in Algeria, Ashkat North Africa Magazine, Faculty of Media, Issue 14, Cairo, 2014, p. 89.
- 16 .Ali Anwar, The Most Important in Local Administration, Bustan Al-Ma'rifah Library, Baghdad, 200 Askari, p. 33.
- 17 .Fahd bin Nasser Al-Aboud, E-Government: Practical Application of Government-Government Transactions, Al-Obeikan Publishing, Riyadh, 2009, p. 57.
- 18 .Ghassan Faisal, Elements of Adopting E-Government: A Study of Opinions from a Number of Government Departments in Salah al-Din Governorate, Tikrit University Journal of Smart Administrative Sciences, Issue 7, Tikrit, 2007, p. 128.
- 19 .Yasmine Balasal bint Nabi and Al-Hussein Amroush, Electricity and Cybersecurity in the Arab Home, Numerus Academic Journal, Issue 2, 2021, p. 77.
- 20 .Mustafa Ibrahim Salman Al-Shammari, Cyber Law and Its Impact on the Iraqi National Police, Journal of Legal and Political Sciences, Issue 1, 2021, p. 176.
- 21 .Maryam Khalis Hussein, E-Government, Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, Issue 4, Baghdad College of Economic Sciences University, 2013, p. 152.
- 22 .Diwani Order Committee on December 22, 2020, E-Government Activity Management and Coordination Committee, General Secretariat of the Ministry, Baghdad, 2023.
- 23 .Diwani Order Committee on December 22, 2020, E-Government Activity Management and Coordination Committee, General Secretariat of the Ministry, Baghdad, 2023.
24. Cyber Events Forecasting Team, Iraqi Cybersecurity Strategy 2022-2025, Baghdad, 2022.